



12 جمادي الآخر 1445

25 ديسمبر 2023

تقرير اللجنة الشرعية

تقرير اللجنة الشرعية إلى حاملي وحدات صندوق إتقان للأسهم السعودية حول توافق أنشطة الصندوق مع الضوابط والمعايير الشرعية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

1. المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أكرم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:
بصفتنا اللجنة الشرعية الخاصة بصندوق إتقان للأسهم السعودية ("اللجنة") يسرنا أن نقدم لكم التقرير السنوي الخاص باللجنة عن أعمال وأنشطة صندوق إتقان للأسهم السعودية ("المنتج") عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وفق نطاق العمل المتفق عليه.

2. الرأي:

- الرأي العام:

هذا التقرير وما يتضمنه من رأي مستند على إشرافنا على أعمال المنتج المتعلقة بالالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية أولاً، ومراجعة عملياته وأنشطته للفترة المحددة ثانياً، وعليه فإننا نؤكد على أن الترتيبات المالية الخاصة بالمنتج والعقود والمعاملات المنفذة مع عملائه والأطراف الأخرى التي أجريت في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 قد تمت وفق الضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة.

3. مسؤوليتنا:

تشمل مسؤولياتنا فيما يتعلق بالتزام المنتج بالمعايير والضوابط الشرعية في الإشراف على تطبيق هذه المعايير والضوابط على منتجات وخدمات وعمليات المنتج، لا سيما فيما يتعلق بتصميم المعاملات (بما في ذلك الموافقة على العقود والوثائق ذات الصلة، إلخ.). كما أننا مسؤولون أيضاً عن الإشراف وتقديم آرائنا عند الحاجة حول كيفية تنفيذ مثل هذه المعاملات وتوضيح الإجراءات اللازمة لتنفيذ قراراتنا. ونحن مطالبون أيضاً بإجراء تدقيق دوري لحالة التزام المنتج بالمعايير والضوابط الشرعية.

4. المبادئ والمعايير الشرعية المطبقة:

التزم مدير الصندوق بالمعايير والضوابط الشرعية خلال تنفيذه للعقود والمعاملات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 للمبادئ والقواعد والمعايير، على النحو المحدد وبما يتماشى مع الترتيب المنصوص عليه أدناه (أو كما هو محدد من قبل الجهات التنظيمية المعنية):

أ. المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي) والمتطلبات المالية ذات العلاقة الواردة في معايير المحاسبة المالية المعمول بها والصادرة عن الأيوبي.

ب. متطلبات الحوكمة الشرعية الملزمة والصادرة عن الجهات التنظيمية (هيئة السوق المالية السعودية).

5. الاستقلالية والاعتبارات الأخلاقية:

نؤكد التزامنا بالاستقلالية وبجميع المتطلبات الأخلاقية خلال فترة التعاقد. وتشمل هذه المتطلبات تلك المحددة في معايير الحوكمة الصادرة عن الجهات التنظيمية وبالإضافة إلى المعايير الصادرة عن الأيو في إضافة إلى قواعد أخلاقيات المهنيين في التمويل الإسلامي الصادرة عن نفس الجهة.


6. مسؤوليات مدير الصندوق:

يتحمل مدير الصندوق مسؤولية تنفيذ إطار الحوكمة الشرعية والتأكد من أن الالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية جزء لا يتجزأ من تنفيذ العمليات اليومية للمنتج، كما أن مدير الصندوق مسؤول عن ضمان أن الترتيبات المالية والعقود والمعاملات المالية ذات الآثار الشرعية والمبرمة مع العملاء والأطراف الأخرى والسياسات والإجراءات ذات الصلة، في جوهرها وفي شكلها القانوني، متوافقة مع مقتضيات المعايير والضوابط الشرعية. هذا وإن مدير الصندوق مسؤول أيضاً عن تصميم وتنفيذ ومتابعة إجراءات الرقابة الداخلية المناسبة فيما يتعلق بالآليات المحاسبية ذات الصلة.

7. المصادقة:

تمت الموافقة على هذا التقرير وتوقيعه من قبل اللجنة الشرعية.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد،،،

رقم	الاسم	المنصب	التوقيع
1	الشيخ محمد أحمد	رئيس اللجنة الشرعية	





صندوق إئتمان للأسهم السعودية

تقرير التدقيق الشرعي

يناير - ديسمبر 2022

شركة استشارات شرعية مرخصة
من قبل مصرف البحرين المركزي



قائمة المحتويات

2.....	التعريف
2.....	الضوابط والمعايير
2.....	المسؤولية
3.....	الإجراء المنفذ
3.....	نطاق العمل
4.....	منهجية اختيار العينات
5.....	الأهداف والملاحظات
6.....	التقييم
6.....	التقييم
6.....	السرية
7.....	الجزء الثاني: ملاحظات التقرير
9	ملحق رقم (1)
10.....	ملحق رقم (2)

الجزء الأول: تنويه حول التقرير

التعريف

يختص هذا التقرير بنتائج عملية المراجعة والتدقيق الشرعي على أعمال صندوق إتقان للأسهم السعودية (المنتج) عن الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2022م، حيث تتضمن مسؤوليتنا كمدقق شرعي - وفق نطاق العمل المتفق عليه - القيام بأعمال التدقيق الشرعي للمنتج وتقييم أنشطته المختلفة وفق المعايير والضوابط المعتمدة.

الضوابط والمعايير

جرت عملية التدقيق الشرعي لأعمال المنتج وفقاً للضوابط والقرارات الصادرة عن اللجنة الشرعية، كما تم الاسترشاد بالضوابط والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفي حال التعارض التزمنا بقرارات اللجنة الشرعية الخاصة بالمنتج، وفي حال التعارض التزمنا بقرارات اللجنة الشرعية الخاصة بالمنتج.

المسؤولية

تتولى إدارة الصندوق مسؤولية الالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة في العقود والمعاملات المبرمة مع الأطراف الأخرى، بالإضافة إلى الالتزام بالضوابط الشرعية عند إعداد السياسات والإجراءات والأنظمة ذات الصلة بما يتوافق مع المعايير المقررة من قبل اللجنة الشرعية، كما وتعد من المهام المناطة بها مسؤولية تزويد المدقق الشرعي بكافة المستندات والمعلومات اللازمة لإتمام عملية المراجعة، وتسهيل كافة الإجراءات المتعلقة بعملية التدقيق، والتنسيق لمقابلة المختصين في حال لزوم الأمر.

الإجراء المنفذ

استندت عملية المراجعة الشرعية والحكم المبني عليها في هذا التقرير على إجراءات التدقيق المعتمدة والنتائج المترتبة على فحص العينات الداخلة ضمن نطاق العمل، مع الأخذ بالاعتبار أسس تقييم المخاطر والمبادئ التوجيهية الخاصة بعدم الالتزام بمعايير وضوابط الشرعية، وقد جاءت عملية التدقيق بهدف التحقق من توافق تنفيذ العمليات ضمن إطار المعايير والقرارات المعتمدة.

كما واختص التدقيق بالتقييم الشرعي للأعمال المنجزة دون النظر في الجزئيات المتعلقة بأعمال غير القانونية إن وجدت، إضافي إلى عدم الاستعانة بأي طرف آخر في تنفيذ عملية التدقيق.

نطاق العمل

تضمنت عملية التدقيق مراجعة أعمال وأنشطة المنتج من خلال فحص القوائم المالية الخاصة به، ومتابعة عمليات الإدارات، ومراجعة المعاملات المقدمة من قبلها للتأكد من سيرها حسب الإجراءات والضوابط المعتمدة.

منهجية اختيار العينات

اعتمدت منهجية أخذ العينات وتحديد نسببتها وأعدادها على تقدير مخاطر عدم التوافق الشرعي واحتمالية وجودها في كل منتج، فحيثما زادت الاحتمالية والمخاطر زادت نسبة العينة المختارة وفقاً لذلك.

عدد	نسبة الاحتمالية	المخاطر الشرعية	نسبة العينات
1 إلى 100	مرتفعة	مرتفعة	100%
	متوسطة	مرتفعة	75%
	مرتفعة	متوسطة	50%
	متوسطة	متوسطة	25%
	متدنية	متدنية	10%
101 إلى 300	مرتفعة	مرتفعة	50%
	متوسطة	مرتفعة	50%
	مرتفعة	متوسطة	25%
	متوسطة	متوسطة	20%
	متدنية	متدنية	10%
301 إلى 1000	مرتفعة	مرتفعة	25%
	متوسطة	مرتفعة	25%
	مرتفعة	متوسطة	20%
	متوسطة	متوسطة	15%
	متدنية	متدنية	10%
10001 وما فوق	مرتفعة	مرتفعة	10%
	متوسطة	مرتفعة	10%
	مرتفعة	متوسطة	5%
	متوسطة	متوسطة	1%
	متدنية	متدنية	0.10%

الأهداف والملاحظات

يهدف التقرير في الأساس إلى تقييم وتحسين فاعلية عمل الصندوق من الناحية الشرعية في ضوء التعليمات والمبادئ التوجيهية الصادرة من اللجنة الشرعية، مع الأخذ بالاعتبار بأن هذا التقرير لا يهدف في المقام الأول للكشف عن الاحتيال، وبذلك لا ينبغي الاعتماد عليه لنفي وجود نقاط ضعف أخرى، خاصة وأن هذا القدر من التقييم لن يسمح لنا بتحديد كافة التحسينات الممكنة والمطلوبة، والتي قد يمكن الوصول لها من خلال مراجعة أكثر شمولية للأنظمة، وملاحظاتنا الواردة هنا من ثلاثة أنواع:

ملاحظات خاصة بتقييم واقع الالتزام الشرعي بالصندوق

تهدف هذه الملاحظات إلى تقييم نظام الرقابة الشرعية الداخلية وتحسين مستوى الالتزام بالمعايير الشرعية والمبادئ التوجيهية المقررة من اللجنة الشرعية، إضافة إلى التأكد من تصميم السياسات والإجراءات محل المراجعة وفق متطلبات اللجنة الشرعية والجهات التنظيمية.

التقييم

يختلف تصنيف الملاحظات الواردة في التقرير بحسب مقدار المخاطر المحتملة والنتائج المترتبة عليها، وتتم الإشارة إلى ذلك بجانب كل ملاحظة ووفق مقاييس المخاطر الموضحة في الجدول الآتي:

طبيعة الملاحظة	التقييم
ذات تأثير خطير على أداء العمل وتتعارض مع أهداف الضوابط والالتزامات الداخلية والخارجية	عالي
ذات تأثير خاص على الأداء لا تصل إلى مستوى المخالفات الجسيمة أو تنتج عن التكرار	متوسط
ذات تأثير على الأداء الفوري أو المستقبلي للعمل دون التعارض مع الأهداف والضوابط والالتزامات الداخلية والخارجية	منخفض

السرية

محتويات هذا التقرير سرية وتقدم إلى الإدارة المعنية، ونقترح عدم توزيعه على الأقسام أو الإدارات غير المشتركة في عملية المراجعة أو التي لا تملك سلطة الرد على تلك الملاحظات، كما يجب عدم تداول التقرير من أي جهة خارجية إلا بعد موافقة الإدارة.

الجزء الثاني: ملاحظات التقرير

أولاً: الملاحظات الخاصة بتقييم واقع الالتزام الشرعي بالصندوق:

يهدف صندوق إيتان كابيتال للأسهم السعودية تنمية رأس المال في المدى المتوسط والطويل، عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية المدرجة في أسواق الأسهم السعودية وكذلك الاستثمار في الطروحات الأولية لأسهم الشركات السعودية. وقد يستثمر الصندوق في النقدية وشبه النقدية وصناديق المرابحة متدنية المخاطر المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهو معتمد من هيئة الرقابة الشرعية الخاصة به، وقد تمت مراجعة أعمال الصندوق المنفذة ضمن نطاق العمل للتأكد من توافقها مع الأحكام والضوابط الشرعية.

تتطلب نظم الرقابة الشرعية من مدير الصندوق التأكد من توافق عمليات الصندوق مع الضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة، كما تتطلب تلك النظم وجود آليات رقابة وتدقيق شرعي داخلي وآليات لضمان تنفيذ توجيهات اللجنة الشرعية من قبل مدير الصندوق، مع الأخذ بالاعتبار التنظيم الداخلي للصندوق، وبعد إجراء عملية المراجعة والتدقيق على الصندوق، تبين التالي:

تحصيل أرباح من أسهم بحاجة إلى تطهير

الملاحظة		التقييم: متوسط
المرجع		التوصية
<p>بعد مراجعة القوائم المالية للشركات المستثمر في أسهمها تبين أن الشركة قد استثمرت خلال السنة في أسهم بعض الشركات التي يستلزم التطهير عنها. وبفحص القوائم الخاصة بعمليات شراء وبيع أسهم هذه الشركات من إدارة الفحص المالي في الدار اتضح أن مبلغ التطهير 142.555 ريال سعودي، ويبين الملحق رقم (1) تفاصيل ذلك.</p>		<p>إيداع مبلغ التطهير البالغ 142.555 ريال سعودي في حساب منفصل، تمهيداً لصرفه في وجهه الخير بعد موافقة اللجنة الشرعية.</p>

< المعايير الشرعية الصادرة عن الأيوبي، المعيار (21) : الأوراق المالية (الأسهم والسندات) البند 6/4/3

رد الإدارة	المسؤول	تاريخ تنفيذ الإجراء
تم تطهير وإخراج المبلغ	محسن جزر	2023/12/25



ملحق رقم (1)

Name of Client		Itqan Capital				
Portfolio Number / Fund Name		Saudi Equity Fund 2022				
Sr. No.	Ticker No.	Name of Investment	Quantity Held	Quarter	Purification Rate	Purification Amount
1	1111	Tadawul	193	1	0.0360	SAR 6.939
2	7010	Saudi Telcom Co	679	1	0.0850	SAR 57.695
3	1111	Tadawul	193	2	0.0047	SAR 0.909
4	2082	International CO. for Water & Power	931	2	0.0158	SAR 14.712
5	7010	Saudi Telcom Co	679	2	0.0918	SAR 62.300
Total						SAR 142.555

ملحق رقم (2)

الافتراضات

- < استندت عملية التدقيق الشرعي ونتائجها الواردة في التقرير إلى الافتراضات التالية:
- < جميع الوثائق والمستندات المقدمة للمراجعة (المطبوعة منها والالكترونية) كاملة وتتوافق مع الأصول المعتمدة من قبل اللجنة الشرعية، وجميع التوقيعات والأختام على المستندات المدقق عليها (المصدقة أو النسخ) صحيحة، وجميع المستندات المترجمة مماثلة للنص الأصلي المترجم عنها.
- < جميع الوثائق والمستندات المراجعة مكتملة وسارية المفعول ولم يتم التعديل عليها.
- < جميع الوثائق والمستندات محل المراجعة والمستند إليها في التقرير هي المستخدمة فعليا عند التنفيذ.
- < التزام جميع الأطراف بتنفيذ كافة بنود الاتفاقيات من دون خرق لأي لوائح صادرة عن السلطات المركزية أو الجهات المختصة بالبلد.
- < تتمتع جميع الأطراف الموقعة على الاتفاقيات بالأهلية القانونية وحقوق التنفيذ الحالية بموجب الاتفاقيات الموقعة، والأهلية القانونية وحقوق التنفيذ اللاحقة بموجب الاتفاقيات المستقبلية وفقا للقوانين المعمول بها.
- < جميع البيانات المقدمة من قبل الصندوق أو أي طرف ذي علاقة أو غيرهم (وارد في الاتفاقيات المراجعة) تعد كاملة وصحيحة من جميع النواحي المادية.